

Distr.: General
7 May 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية
المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

البند ٦٨ (ج) من القائمة الأولية*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام

موجز

في أثناء الفترة قيد الاستعراض، ظل الاقتصاد الفلسطيني يعاني من العسر والتدهور. وعقب تولي حماس السلطة في قطاع غزة وتشكيل حكومة جديدة للسلطة الفلسطينية برئاسة سلام فياض رئيس الوزراء، شهدت الضفة الغربية انتعاشا اقتصاديا متواضعا إلى حد ما. إلا أن قطاع غزة ظل يعاني من تدهور اقتصادي شديد وانخفاض في القطاع الخاص بفعل إغلاق شبه كامل. وكان هناك تقدم مشهود في الإصلاح وفي إعلان تبرعات من الجهات المانحة الدولية بمبلغ ٧,٧ بلايين دولار لفترة ثلاث سنوات للتمكين من تنفيذ الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية.

* A/63/50.

** E/2008/100.



وقد عكست هذه التطورات الانفصام السياسي الواقعي بين الضفة الغربية وقطاع غزة ابتداء من حزيران/يونيه ٢٠٠٧ فصاعداً. وبينما استؤنفت المفاوضات السياسية الثنائية بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية في سياق مؤتمر أنابوليس المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٧ والتزم الطرفان بالتوصل إلى اتفاق بنهاية عام ٢٠٠٨، اتسمت الحالة في غزة وفيما حولها بقصف صاروخي شبه يومي لأهداف إسرائيلية وبهجمات جوية واجتياحات عسكرية إسرائيلية.

وهذا التقرير يبين الجهود التي بذلتها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية والجهات المانحة المناظرة، لتقديم الدعم إلى السكان المدنيين الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية.

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٣/٦٢، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن تنفيذ القرار، يتضمن تقييماً للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني فعلياً وتقييماً للاحتياجات التي لم تلب بعد والمقترحات المحددة لتلبيتها على نحو فعال. والفترة المشمولة بالتقرير تمتد من أيار/مايو ٢٠٠٧ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢ - والمعلومات المتعلقة بالأحوال المعيشية والاجتماعية - الاقتصادية للشعب الفلسطيني الواردة في التقارير التي أعدها وكالات الأمم المتحدة، لا سيما (أ) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي عن الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/62/75-E/2007/13)؛ (ب) التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى^(١)؛ (ج) تقارير رصد الشؤون الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٣ - وطوال السنة، واصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية جهوده لدعم عملية السلام ولضمان التنسيق الفعال بين السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة

(١) وثائق الجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ١٣ (A/62/13 و Corr.1).

والمجتمع الدولي وحكومة إسرائيل، ولتوثيق الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤ - وهذا التقرير يقدم نظرة عامة على أعمال وكالات الأمم المتحدة، بالتعاون مع النظراء من الجهات الفلسطينية والجهات المانحة، لمساعدة الشعب الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٩٣/٦٢. كما يشمل التقرير موجزا للتطورات السياسية الرئيسية والتحديات المتصلة بفترة الإبلاغ حيث يستجيب المجتمع الدولي للأزمة ويعمل على التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني وعلى تقديم الدعم للتقدم في العملية السياسية بين الطرفين.

ثانياً - نظرة عامة على الحالة الراهنة

ألف - الظروف السياسية

٥ - استمرت في عام ٢٠٠٧ الخصومة والصدامات بين فصيلي حماس وفتح، وكانت هذه الخصومة وتلك الصدامات قد بدأت في عام ٢٠٠٦. وعقب سلسلة من الهدنات المعلنة بين الفصيلين، التقى الرئيس عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية في مكة في شباط/فبراير ٢٠٠٧ برعاية المملكة العربية السعودية للاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية. إلا أن القتال اندلع من جديد واستولت قوات حماس في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٧ على مقاليد الأمور في قطاع غزة. وعين الرئيس عباس حكومة جديدة للسلطة الفلسطينية برئاسة سلام فياض رئيس الوزراء. والتزمت الحكومة الجديدة بالمبادئ الأساسية لعملية السلام كما حددها المجموعة الرباعية في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦. وردا على ذلك، استأنف المجتمع الدولي الاتصال المباشر بالسلطة الفلسطينية وتقديم مساعدات الجهات المانحة. كما استأنفت حكومة إسرائيل عمليات تحويل الإيرادات الضريبية إلى السلطة الفلسطينية، وفي تموز/يوليه عام ٢٠٠٧ عينت المجموعة الرباعية توني بلير ممثلاً لها من أجل دعم بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية وإحياء النشاط الاقتصادي.

٦ - واستؤنفت المحادثات الثنائية الفلسطينية - الإسرائيلية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية بعد تشكيل الحكومة الجديدة. وفي مؤتمر أنابوليس المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٧، الذي حضرته أكثر من ٤٠ دولة، أصدر الطرفان إعلاناً مشتركاً تعهدا فيه ببدء المفاوضات مجدداً بشأن القضايا الأساسية بهدف الوصول إلى معاهدة سلام بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، بحيث يرتقن التنفيذ بتحقيق المعايير المحددة للمرحلة الأولى من خريطة الطريق.

كما اشتمل الإعلان المشترك على الالتزام بالتنفيذ الفوري للالتزامات المنصوص عليها في خريطة الطريق وعلى التزام بأن ترصد الولايات المتحدة الأمريكية الأداء.

٧ - وبدأت حكومة سلام فياض، رئيس الوزراء، من جانبها عملية وضع الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية (٢٠٠٨-٢٠١٠)، التي تُجمل رؤية لدولة مقبلة. وقدم موجز لتلك الخطة، التي تمنح الأولوية لتعزيز المؤسسات العامة والحكم المحلي ونظام العدالة، في مؤتمر للجهات المانحة عقد بباريس في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٧. وتمشيا مع التقدم المحرز في مجال الإصلاح المالي وإصلاح القطاع الأمني، بدأت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية الانتشار في نهاية عام ٢٠٠٧ في بلدات الضفة الغربية لإعادة تأكيد سيطرة السلطة الفلسطينية.

٨ - وفي الوقت نفسه، وطوال العام، استمرت الهجمات الصاروخية المنطلقة من غزة على أهداف إسرائيلية والاحتياحات العسكرية الإسرائيلية للأرض الفلسطينية. وبقيت القيود الصارمة المفروضة على التنقل والعبور في الضفة الغربية، كما استمر النشاط الاستيطاني وتشديد الحاجز، بالرغم من وجود عدد من التطورات الإيجابية والاتفاقات المبرمة بين الطرفين بشأن تدابير محددة لإحداث انفراجة في أرض الواقع.

٩ - وفي كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٩، اخترق متشددون فلسطينيون الحدود مع مصر، وتدفق مئات الآلاف من الفلسطينيين على مصر ثم أعيد إغلاق الحدود بعد مضي ١١ يوما. وفي مطلع شباط/فبراير، أدى تفجير انتحاري في بلدة ديمونا الإسرائيلية إلى مقتل مدني إسرائيلي؛ وفي ٦ آذار/مارس، أدى هجوم بالأسلحة النارية على مؤسسة لتعليم التوراة والتلمود في القدس إلى مقتل ثمانية إسرائيليين. وفي نهاية شباط/فبراير، شمل القصف الصاروخي المكثف استهداف المتشددون الفلسطينيين لمدينة عسقلان الإسرائيلية المطلّة على البحر بصواريخ غراد، وأدت الأعمال العسكرية الإسرائيلية إلى مقتل ١٠٠ فلسطيني ثم هدأت حدة العنف قليلا في آذار/مارس ونيسان/أبريل عام ٢٠٠٨.

باء - الأحوال الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية

التطورات الاقتصادية والمالية

١٠ - في أعقاب انكماش اقتصادي ملحوظ وأزمة مالية شديدة في عام ٢٠٠٦، بلغ نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦ (١٣٠ دولارا) مستوى يقل عن المستوى المتحقق في عام ١٩٩٩ بنسبة ٤٠ في المائة. وظل أكثر من ثلثي الاقتصاد، الذي كان في وقت ما مدفوعا بالاستثمار والإنتاج من قبل القطاع الخاص، يتغذى على

المعونات الحكومية ومعونات الجهات المانحة^(٢). والعوامل الرئيسية وراء هذا الاتجاه التزولي الاقتصادي هي أوجه البلبلة السياسية وانعدام الأمن، وبوجه خاص القيود المفروضة على التجارة والتنقل والعمل، وهي قيود ازدادت شدتها بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة. كما تأثر الاقتصاد بالتوقف عن دفع المرتبات المنتظم طوال ١٥ شهرا لـ ١٥٠.٠٠٠ موظف بالسلطة الفلسطينية، التي تمثل رب العمل الأكبر في غزة والضفة الغربية، خلال عام ٢٠٠٦ والنصف الأول من عام ٢٠٠٧.

١١ - وأدى تعيين حكومة جديدة برئاسة سلام فياض في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٧ وما تلاه من استئناف لدفع المرتبات بالكامل إلى انتعاشة متواضعة في نصف السنة الثاني وإلى تعزيز ثقة القطاع الخاص. وازدادت الإيرادات بازدياد النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية، وتعززت الرقابة على الإنفاق بفضل إعادة إنشاء حساب الخزانة الوحيد. إلا أنه على الرغم من أوجه التحسن المستجدة في الضفة الغربية محال الانهيار الشديد للقطاع الخاص بغزة أثر أي نمو فعلي في الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٧ عموما.

١٢ - وفي مؤتمر الجهات المانحة الدولي المعقود بباريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تعهدت الجهات المانحة بتقديم دعم مالي إلى السلطة الفلسطينية على مدى ثلاث سنوات قدره ٧,٧ بلايين دولار. وبحلول نيسان/أبريل عام ٢٠٠٨، جرى إنفاق نصف المبالغ المتبرع بها التي تستهدف النفقات المتكررة، وذلك بالإضافة إلى ٥٠٠ مليون دولار وجهت لدعم الميزانية. وقللت السلطة الفلسطينية العمالة في القطاع العام، وركزت جهودها على التحرك نحو المزيد من الإصلاح والاستقرار المالي. كما أحرزت السلطة تقدما في إنشاء سلسلة من الإصلاحات المتعلقة بالإدارة المالية العامة، بما في ذلك إنشاء وظائف لمراجعة الحسابات الداخلية، وإعداد مشروع قانون للمشتريات ونشر المعلومات المتعلقة بالمالية العامة في الوقت المناسب.

التطورات الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية

١٣ - استمرت مستويات العنف العديدة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وبوجه عام، قُتل ٩٩٨ فلسطينيا (من بينهم ١٠٠ طفل) وأصيب ١٥٠ ٤ آخرون (من بينهم ٣٩٢ طفلا). ونتج ما يقرب من ٤٠ في المائة من حالات الوفاة هذه عن الاقتتال بين الفصائل الفلسطينية. وقتل الفلسطينيون ثلاثة وعشرين إسرائيليا (من بينهم أربعة أطفال) وأصابوا ٣٤٧ إسرائيليا

(٢) "Investing in Palestinian economic reform and development" Report for Paris pledging conference, World Bank, December 2007.

(من بينهم تسعة أطفال). وأطلق المتشددون في غزة أكثر من ١٩٠٠ صاروخ وقذيفة هاون على مجتمعات محلية في إسرائيل.

١٤ - ورغم التدفقات الضخمة الواردة من المعونة في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ كلاهما، ظل العناء الاجتماعي - الاقتصادي متفشياً في المجتمع الفلسطيني. إذ عاش ما لا يقل عن ٥٦ في المائة من سكان الأرض الفلسطينية المحتلة دون خط الفقر الرسمي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وعانى ٣٤ في المائة من انعدام الأمن الغذائي، وزادت مستويات البطالة إلى نحو ٢٣ في المائة، وهذا ضعف المعدل المسجل قبل أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠^(٣). وكان الشبان أشد الفئات تضرراً من البطالة، إذ بلغت نسبة المتعطلين ٣٦ في المائة في الشريحة العمرية التي تتراوح بين ٢٠ و ٢٤ عاماً. كما أثرت الأزمة الاقتصادية على جموع اللاجئين، الذين احتفظ الكثير منهم بمبالغ صغيرة من مدخرات متراكمة ويميلون إلى تكوين أسر كبيرة الحجم ولا يملكون إمكانية الحصول على أي صورة من الرزق المستمد من الأرض.

١٥ - وأظهر عدد من المؤشرات الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة علامات تدهور. إذ عانى عشرة في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة من التقزم (سوء التغذية المزمن)، وهذه النسبة تزيد عن النسبة المسجلة في السنوات السابقة^(٤). وازداد تفشي الأمراض المزمنة بأكثر من ٣٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٥، وتشير الأرقام التي صدرت مؤخراً عن وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية إلى أن ٣٥ في المائة من النساء الحوامل و ٦٥ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين تسعة أشهر و ١٢ شهراً ممن يترددون على مرافق المراكز الصحية الفلسطينية يعانون من فقر الدم^(٥). وتشير دراسات الأمم المتحدة التي أجريت في السنة الماضية إلى حدوث تدهور ملحوظ في الإنجاز الدراسي للطلاب، لا سيما في غزة، حيث بلغت نسبة الرسوب في الرياضيات ٨٠ في المائة ونسبة الرسوب في اللغة العربية ٤٠ في المائة وزادت معدلات التسرب بين التلاميذ والتلميذات.

غزة

١٦ - ظلت الحالة في قطاع غزة تتدهور طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ظل الإغلاق شبه الكامل، حدث هبوط عنيف في الأحوال المعيشية والأرزاق بحيث تدنت إلى أغوار أعماق. وقد أوقف نحو ٩٥ في المائة من العمليات الصناعية في غزة، وحول إلى اقتصاد

(٣) Palestinian Central Bureau of Statistics, labour force studies, 2008

(٤) 1996: 7.7 per cent; 2000: 8 per cent; 2004: 9.9 per cent

(٥) Palestinian Family Health Survey, 2006 and Ministry of Health nutrition surveillance system, 2006

استهلاكي مدفوع بمرتبات القطاع العام والمساعدات الإنسانية. وزادت النسبة المئوية لسكان غزة الذين يعيشون في فقر مدقع^(٦) زيادة مطردة، من ٢١,٦ في المائة عام ١٩٩٨ إلى نحو ٣٥ في المائة عام ٢٠٠٦. وباستمرار الهبوط الاقتصادي في عام ٢٠٠٧ بل وازدياد صرامة عمليات الإغلاق، يُتوقع أن يكون المعدل الجاري أعلى من ذلك بكثير. وتشمل البطالة ٣٣ في المائة من أهالي غزة، بينما يعتمد ٨٠ في المائة من الغزائين على مساعدات الأمم المتحدة الغذائية وغيرها من أشكال المساعدة المباشرة.

١٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بدأت حكومة إسرائيل في إنقاص كمية الوقود المسموح بوصولها إلى غزة، بما في ذلك مقادير تشرف عليها الآلية الدولية المؤقتة لضمان الإمدادات لمحطات الطاقة الكهربائية والمرافق الصحية والمنشآت التي توفر المياه والمنشآت الصحية. كما ازدادت الحالة تفاقمًا بفعل الإضرابات التي نفذها موزعو الوقود داخل القطاع، احتجاجًا على هذه القيود، وبفعل هجوم شنه المتشددون الفلسطينيون في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٨ على معبر ناحال أوز المخصص للوقود، مما أسفر عن قتل متعاقدين إسرائيليين اثنين وأدى إلى وقف الإمدادات.

١٨ - وتدهورت كفاءة شبكات المياه من ٧٠ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى ٥٥ في المائة في شباط/فبراير عام ٢٠٠٨، نظرًا لعدم وجود قطع الغيار والمواد. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٨ فصاعدًا، أُفرغ في البحر ٤٠ مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئية. واضطر إلى التماس تصاريح للعلاج خارج غزة عدد من المرضى يبلغ ضعف عدد المرضى الذين التمسوا الحصول على تصاريح مماثلة قبل حزيران/يونيه عام ٢٠٠٧، وذلك بفعل ازدياد عدم كفاءة الإدارة والتنظيم في قطاع الرعاية الصحية العام والإضرابات المتقطعة وانعدام المعدات والصيانة المتخصصة مما ولّد صعوبة شديدة في تقديم الرعاية الصحية.

التنقل والعبور

١٩ - جرى التخلي فعليًا عن الأهداف المتعلقة باتفاق التنقل والعبور المبرم عام ٢٠٠٥، وذلك عقب تولي حماس مقاليد السلطة في قطاع غزة في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٧. ومنذ ذلك الحين، أُغلق معبر رفح، وذلك باستثناءات قليلة. وفي كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٨،

(٦) Defined by the Palestinian Central Bureau of Statistics as a budget of 1,837 new Israeli shekele for a family of six for food, clothing and housing only.

اخترق متشدّدو غزة الحدود عنوة وعبر الفلسطينيون بين غزة ومصر على مدار ١١ يوما. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، سُمح لنحو ٣٠٠ مريض بدخول مصر.

٢٠ - وكانت المعابر التجارية المؤدية إلى إسرائيل (كارني، وكيريم شالوم، وصوفا) مفتوحة لإدخال السلع الإنسانية الدولية وكميات محدودة من السلع التجارية. إلا أنه بحلول آذار/مارس عام ٢٠٠٨ أسفرت القيود عن هبوط بنسبة ٧٧ في المائة في المتوسط الشهري لحمولات الشاحنات المستوردة، وذلك بالمقارنة بالمعدلات المسجلة قبل حزيران/يونيه عام ٢٠٠٧. ومُنعت خروج أية صادرات من غزة، باستثناء حمولة ٧٨ شاحنة مؤلفة من زهور وفراولة، زُرعت بفضل المساعدات المقدمة من الجهات المانحة، وسُمح بتصديرها بعد تدخل من المجتمع الدولي، في أواخر عام ٢٠٠٧. وظل معبر إريترز مغلقا أمام الفلسطينيين طوال الفترة نفسها، إلا بالنسبة للحالات الطبية وعدد صغير من التجار.

٢١ - ولم يحدث تقدم في تشييد ميناء بحري أو مطار، أو في إنشاء وصلة بين الضفة الغربية وغزة، على النحو المرتأى في اتفاق التنقل والعبور. وفي نيسان/أبريل عام ٢٠٠٨، أعلنت حكومة إسرائيل عزمها على إزالة ٦١ حاجزا من حواجز الطرق في الضفة الغربية، وهذه لفئة من لفئات بناء الثقة لقيت ترحيب المجتمع الدولي. وبعد ذلك، أكد مكتب منسق الشؤون الإنسانية أن إزالة خمسة من العوائق ستكون لها آثار مشهودة على التنقل في الضفة الغربية. والآن يبلغ عدد المتبقي من العوائق الحائلة دون التنقل في الضفة الغربية ٦١٢ عائقا. وقد أصبح الانتقال إلى الجزء الحضري من القدس الشرقية عبر الحاجز خاضعا لمزيد من القيود، وبعد تنفيذ إجراءات التصاريح والهوية الجديدة. وفي السنوات الثلاث الماضية، حدث تناقص مطرد في عدد نقاط العبور من خلال الحاجز. وبحلول نيسان/أبريل عام ٢٠٠٨، أُغلق ثلثا هذه المعابر في وجه المقيمين بالضفة الغربية. وأسفرت صعوبة الحصول على تصريح بالدخول إلى القدس عن نقصان بنسبة ٥٠ في المائة في عدد المرضى الزائرين للمستشفيات المتخصصة الستة في القدس الشرقية على مدى السنوات القليلة الماضية^(٧).

الحاجز

٢٢ - استمر تشييد الحاجز على الرغم من الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه عام ٢٠٠٤ وقرار الجمعية العامة د-١٠/١٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وفي نيسان/أبريل عام ٢٠٠٨، استُكمل نحو ٥٧ في المائة (٧٢٣ كيلو مترا) من مسار الحاجز المقرر. وسيقيم نحو ٢٥٠ ٠٠٠ فلسطيني في قرى وبلدات محاطة كلية أو جزئيا

(٧) OCHA, July 2007 "East Jerusalem: the humanitarian impact of the West Bank barrier".

بالحاجز في حال اكتماله، وسينعزل نحو ٢٥ في المائة من فلسطيني القدس الشرقية عن بقية المدينة.

٢٣ - كما أنشأت الجمعية العامة، بقرارها د-١٧/١٠، سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد أحرز تقدم عندما سافر المدير التنفيذي لسجل الأضرار في عام ٢٠٠٨ في بعثة أولية إلى المنطقة، حيث التقى مسؤولي السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة فضلا عن جهات فاعلة رئيسية أخرى.

ثالثا - استجابة الأمم المتحدة

٢٤ - ظلت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها تضطلع بمسؤولياتها على أفضل نحو ممكن في حدود قدراتها، وإن تعين عليها أن تتكيف مع حالة انخرفت فيها الأولويات والأنشطة فيما يتعلق بقطاع غزة والضفة الغربية انخفا ملحوظا بتأثير الانفصام السياسي الواقعي الحاصل بين العنصرين المكونين للأرض الفلسطينية المحتلة. وفي ما يختص بغزة، ظلت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها تواجه قيودا وعقبات جسيمة تجعل إيصال مساعدات الأمم المتحدة أكثر إلحاحا، وإن كان أكثر صعوبة أيضا. وبتعيين حكومة جديدة للسلطة الفلسطينية في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٧ والعمل على وضع الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية، سعت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها إلى التشديد بوجه خاص على استعادة تنسيقها المحكم مع نظرائها في السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية وعلى دعم الأولويات والاحتياجات التي حددتها خطة السلطة الفلسطينية.

ألف - التنمية البشرية والاجتماعية

٢٥ - ظلت أنشطة الطوارئ والأنشطة المضطلع بها لحفظ الحياة تحظى بأولوية على أنشطة التعاون الإنمائي في الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما في قطاع غزة. وفي الضفة الغربية، ازدادت قدرة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها على إعادة تركيز بعض اهتمامها على الأنشطة الطويلة الأجل ذات الطابع الاقتصادي والمتصلة بالهياكل الأساسية وبناء القدرات وإيصال الخدمات، وسعت الأمم المتحدة إلى زيادة تكييف برامجها مع برنامج الإصلاح الذي حددته السلطة الفلسطينية في الخطة الفلسطينية للتنمية والإصلاح.

التعليم

٢٦ - ظلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بفضل برنامجها التعليمي الممول بـ ١٤٦ مليون دولار، تكفل التعليم المجاني لأكثر

من ٢٥٠.٠٠٠ تلميذ في ٣٠٦ مدارس ابتدائية وإعدادية في الضفة الغربية. وعن طريق شبكة مراكز التدريب المهني والتقني ومراكز إعداد المعلمين التابعة للأونروا، وفرت الأونروا أيضا تدريباً لـ ٣٤٠٠ مدرب في عام ٢٠٠٧ لتزويدهم بالمهارات والتدريب على التدريس قبل التحاقهم بالعمل. وفي غزة، بدأ العمل بخطة إنعاش لتوفير الدعم المركز والمكثف لـ ٥٠.٠٠٠ تلميذ بمدارس الأونروا.

٢٧ - وعن طريق برنامجها الذي يتكلف ٧ ملايين دولار واسمه "برنامج تقديم الدعم إلى التعليم الفلسطيني"، المنفذ بالتعاون مع وزارة التعليم والتعليم العالي وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عملت الأونروا على تطوير التعليم وتحسين إمكانيات الحصول عليه في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد شيدت خمس مدارس جديدة في الضفة الغربية وغزة وجرى إصلاح عشرة مباني، وبذلك أنشئ ١٨٨٠ مقعداً جديداً للتلاميذ. كما وفر البرنامج المعدات ومختبرات الحاسوب والمكتبات وغير ذلك من المعينات التعليمية لـ ١٩٠ مدرسة، ويستفيد من ذلك أكثر من ٥٠.٠٠٠ تلميذ.

٢٨ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المساعدات التقنية إلى وزارة التعليم والتعليم العالي بصددها جهودها المبذولة في مجالي السياسة القطاعية والتخطيط، لتدعم بذلك إعداد خطة السنوات الخمس الاستراتيجية لتطوير التعليم (٢٠٠٨-٢٠١٢) واستراتيجية وطنية لإعداد المعلمين، وكلاهما تجسدان الأولويات التعليمية المحددة في الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بنفقات مخصصة للبرامج التعليمية وبرامج رعاية الأحداث قدرها ٦,١ ملايين دولار، مساعدات تقنية ومالية لبناء القدرات ودعم إنشاء مراكز دون وطنية لإعداد المعلمين في الأقضية المحرومة ولتوفير المعدات لمعهد المعلمين الوطني في رام الله وغزة. وأعد تقرير عن الاستراتيجيات الرئيسية للارتقاء بتعليم الفتيات، وذلك بالتعاون مع اليونسكو وعلى سبيل المتابعة لمبادرة الأمم المتحدة المتعلقة بتعليم الفتيات. كما استحدث نظام بطاقات التلاميذ تعزيزاً لنظام معلومات الإدارة التعليمية.

٢٩ - كذلك، قدمت اليونسيف الدعم لأنشطة التعلم غير النظامي والأنشطة الترفيهية المخصصة للأحداث بهدف تحسين مهارات القراءة والكتابة والمهارات المهنية؛ ونفذت تدريباً قصير الأجل للمعلمين ومديري المدارس، ونظمت أنشطة بأندية متخصصة تستهدف تخفيف حدة الصدمات؛ ووفرت لوزام تعليمية لمدارس غزة؛ وقدمت الدعم لوزارة التعليم والتعليم العالي وجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية فيما يتعلق بإجراء تدريب على التوعية

بالألغام في المناطق المعرضة لمخاطر شديدة. وتعاونت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووزارة التعليم والتعليم العالي واللجنة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطنين على تيسير إجراء مسابقة لتلاميذ المرحلتين الابتدائية والثانوية في كتابة القصة القصيرة تتناول آثار الفقر وحقوق الإنسان. وأعد صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، بالاشتراك مع الوزارة إياها، نظاما وطنيا للإحالة يتعلق بالخدمات المراعية لاحتياجات الشباب. كما ظل الصندوق يبنّي قدرات المعلمين والمستشارين والعاملين في الحقل الصحي ومنسقي لجان الصحة المدرسية من أجل الاضطلاع بالأنشطة الإعلامية والاستشارية في المدارس.

الصحة

٣٠ - ظلت الأونروا تدير ٥٦ مرفقا صحيا تقدم الرعاية الصحية الأولية بتكلفة قدرها ٤٠ مليون دولار. وبمحدوث زيادة في الطلب بنسبة ١,٨ في المائة بالمقارنة بالمستوى المحقق عام ٢٠٠٦، قدم العاملون بالحقل الصحي التابعون للأونروا نحو ٦ ملايين استشارة في هذه المرافق. كما قدمت الوكالة الدعم لمشاريع الصحة البيئية في غزة، وذلك بإيصال الديزل إلى مقدمي خدمات المرافق الأساسية التي من قبيل مرافق المياه، وضخ مياه الصرف الصحي، وجمع النفايات الصلبة والتخلص منها.

٣١ - وأثناء إعداد الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية والخطة الصحية الاستراتيجية الوطنية للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، أتاحت منظمة الصحة العالمية درايتها الفنية لوزارة الصحة، وذلك بتدريب العاملين في مجالات تغذية الطفل، والمياه المأمونة، والنظافة العامة، وانتشار الأوبئة والأمراض، ومكافحة الأمراض غير المعدية واتقائها. وقدمت المنظمة المذكورة الدعم إلى الوزارة باعتبارها المستشار الفني للفريق العامل المعني بقطاع الصحة، وركزت في ذلك على تعزيز مركز الإعلام الصحي الفلسطيني وضمان جودة جمع البيانات وتحليلها وتعميمها. كما قدمت المنظمة الدعم إلى قطاع الصحة العقلية بتوفير التدريب، وإنشاء مجموعات أسرية في كل من الضفة الغربية وغزة، وتعزيز نظامي الإحالة والإعلام التابعين للوزارة.

٣٢ - كذلك، قدمت المنظمة الدعم إلى وزارة الصحة فيما يختص بشراء وإيصال لوازم صيدلانية أساسية بمبلغ ١٨ مليون دولار، مما أدى إلى تحسن شديد في مدى توافر الأدوية في الضفة الغربية وغزة. وانخفض نقص الأصناف الدوائية على الصعيد المركزي في غزة بنسبة ٤٣ في المائة فيما بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٧. وانخفض مقدار الأدوية الضرورية لما يقل عن مخزون شهر واحد للأرض الفلسطينية المحتلة ككل بنحو النصف تقريبا خلال الفترة نفسها. كما واصلت منظمة الصحة العالمية جهودها لتعزيز الصحة كحق

إنساني وكجسر للسلام عن طريق الدعوة والحوار، وذلك بتيسير عقد حلقة دراسية عن غزة شارك فيها إسرائيليون وفلسطينيون من أصحاب المصلحة، وأعقبها منتدى إسرائيلي - فلسطيني مشترك بشأن إمكانية الحصول على الخدمات الصحية في غزة.

٣٣ - وكرس عدد من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها بعض موارده للمسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وركز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة جهودها على تعرض النساء والفتيات للأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، فأجرى تدريباً مكثفاً للتوعية بقضايا الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعمل صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية على تعزيز اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز لكي تقود وتوجه جهود المواجهة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الضفة الغربية وغزة؛ كما ركز على بناء القدرات الوطنية في مجالات الصحة الإنجابية، والسكان، والقضايا الجنسانية، والرعاية النفسية الاجتماعية. وسعى الصندوق إلى تيسير إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية للجميع بتوفير الرعاية المتعلقة بأمراض النساء والتوليد في حالات الطوارئ والخدمات الإرشادية للمجتمعات المحلية المعزولة.

٣٤ - وركزت اليونيسيف جهودها على تقليل وفيات الأطفال، ومساعدة الأرض الفلسطينية المحتلة على تحقيق الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية بحيث يصل معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى ٢٨,٣ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، وهذا معدل يقل كثيراً عن المتوسط الإقليمي للشرق الأوسط البالغ ٥٦ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي. وأسهم توفير الرعاية الصحية الأولية وأدوية الأطفال، إلى جانب المعدات اللازمة لأمراض النساء والتوليد وحديثي الولادة، لـ ١٧ مرفقاً من مرافق الرعاية الصحية الأولية ومستشفيات الإحالة في تخفيض حالات عدوى حديثي الولادة وحالات اختناق المواليد بنسبة ٣٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وجرى تعزيز منظومة سلسلة التبريد وتوسيع القدرات بتوفير مركبة متنقلة مزودة بسلسلة تبريد، وصهريج لتخزين الوقود سعة ١٠ ٠٠٠ متر مكعب وغرفة تبريد صغيرة بطاقة ٤٠ متراً مكعباً. وأمكن للسنة الخامسة على التوالي الحفاظ على معدل تغطية بالتحصين يزيد على ٩٥ في المائة لكافة مولدات المضادات، وبذلك وضعت الأرض الفلسطينية المحتلة على الطريق نحو القضاء على شلل الأطفال، فضلاً عن القضاء على الحصبة والكزاز.

المساعدات الاجتماعية الهادفة

٣٥ - وزعت الأونروا، عن طريق برنامجها المعني بحالات العسر الخاصة، معونات غذائية ونقدية كل ثلاثة شهور. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، جرى توزيع نحو ٥٠٠ ٠٠٠ حزمة من حزم شبكة الأمان الاجتماعي على أكثر من ١٠ ٠٠٠ أسرة في الضفة الغربية وأكثر من ١٩ ٠٠٠ أسرة في غزة. وركزت الأونروا على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقات في مختلف البرامج، بالإضافة إلى تقديم جلسات التأهيل للمعوقين وتوفير أجهزة الحركة والأجهزة التعويضية.

حقوق الإنسان، والنساء، والأطفال والشبان

٣٦ - ظلت حقوق الإنسان وحقوق النساء والأطفال والشبان تعاني من تحديات كثيرة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تنفيذ برنامجها الخاص بإدماج حقوق الإنسان في أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري. وفي تموز/يوليه، نظمت دورة للتوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات، وذلك بالاشتراك مع اليونيسيف. كما نفذت المفوضية ست دورات للتدريب التعريفي ودورتين لتأهيل المديرين فيما يتعلق بآليات الأمم المتحدة المخصصة لحماية حقوق الإنسان، وذلك لجمهور مؤلف من مدافعين عن حقوق الإنسان وممارسين للمهن القانونية، وناشطين من الدعاة لحقوق المرأة.

٣٧ - وعززت اليونيسكو حرية التعبير، لا سيما المعايير المهنية والأخلاقية للصحافة، فضلا عن تطوير القدرة المؤسسية للمنظمات الإعلامية الفلسطينية العامة والخاصة بهدف تعزيز استقلالية الوسائط الإعلامية وتعددتها. ونظرا لجو العنف والتوتر المتصاعد في غزة، نظم أيضا برنامج تدريبي لضمان السلامة لممارسي المهن الإعلامية.

٣٨ - وركز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أنشطته على توثيق الانتهاكات الموجهة ضد حقوق الإنسان المقررة للمرأة الفلسطينية وعلى الدعوة لمكافحة هذه الانتهاكات؛ وعلى توفير منتديات للنقاش؛ وتقديم الدعم لخطوط المساعدة الهاتفية المجانية التي يديرها مستشارون مؤهلون؛ وتعزيز المعرفة بالقانون؛ وتقديم المعونة للمرأة الريفية. وقدم الصندوق الدعم إلى برنامج لتقديم المعونة القانونية والمساعدات الصحية إلى السجينات الفلسطينيات اللاتي تحتجزهن إسرائيل. كما ركز على تعبئة جهود ١٨ مركزا نسائيا مجتمعيا بالمناطق الريفية، تستفيد منه بصفة مباشرة ٢٥ ٠٠٠ امرأة. واستكمل صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، بالاشتراك مع شركائه الوطنيين، هذه الأنشطة بالعمل على إنشاء مبادرات مجتمعية تمكّن النساء من حماية أنفسهن من العنف الجنساني. وشملت جهوده في هذا الصدد عقد مؤتمر وطني لمكافحة العنف الجنساني، وذلك بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة. ورتب ذلك

الصندوق لتقديم خدمات تدريبية وخدمات نفسية - اجتماعية في العيادات الصحية المتنقلة، ودورات مجتمعية بشأن العنف الجنساني، وحملات وعمليات لتوزيع المواد الإعلامية والطواقم المتعلقة بالصحة العامة للمرأة.

٣٩ - وقدمت الأونروا الدعم لعدد من المنظمات المجتمعية لإنجاز أنشطتها التي تعزز دور المرأة في مجال التنمية، بوسائل تشمل التدريب لاكتساب المهارات وإلقاء محاضرات للتوعية وتوفير المعونة القانونية. كما بدأت الأونروا تنفيذ مبادرة المساواة في العمل، التي تهدف إلى تحسين قدرة النساء والفتيات الفلسطينيات على ممارسة حرية الاختيار واغتنام الفرص المتاحة للتطور الشخصي والمهني، وإلى معالجة اللامساواة على كافة مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. واحتفلت الأونروا وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، كجزء من الحملة العالمية وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ووزارة شؤون المرأة.

٤٠ - وجرى الاستعانة بمستشار للشؤون الجنسانية، وذلك عن طريق مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالشؤون الجنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، من أجل تقديم توصيات إلى الوكالات الإنسانية بشأن تحسين المساعدات الإنسانية المقدمة إلى النساء الفلسطينيات. وهذه المهمة لقيت الدعم من قبل مكتب منسق الشؤون الإنسانية، كما لقيت مساعدات من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. واستهدف برنامج الأغذية العالمي إيصال الأغذية إلى النساء حيثما أمكن، كما قدم تدريباً بشأن حقوق الإنسان في إطار مبادرته الخاصة بالغذاء مقابل التدريب في قطاع غزة.

٤١ - وقدمت اليونيسكو وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية الدعم إلى مركز المرأة الفلسطينية للبحث والتوثيق، وذلك للتمكين من إجراء أبحاث بشأن تاريخ المرأة في المجتمع الفلسطيني ووضعها الحالي فيه. كما جرى تنظيم دورات تدريبية بشأن مراعاة العامل الجنساني في البحوث والتحليلات والتخطيط، وذلك لفائدة الموظفين في الوزارات المركزية والوزارات المتخصصة ذات الصلة.

٤٢ - ولأن الأطفال ظلوا معرضين للعنف المتصل بالتزاع وللعنف المتزلي، قدمت اليونيسيف إلى وزارة الشؤون الاجتماعية دعماً لإنشاء ثلاث شبكات على صعيد الأقضية لحماية الأطفال توفر دعماً متعدد الاختصاصات ودعماً إدارياً للحالات التي يتعرض فيها الأطفال لسوء المعاملة. كما ظلت اليونيسيف تقدم الدعم لخمسة مراكز للدفاع الاجتماعي - القانوني للأطفال والأسر ضحايا العنف. كذلك، قدمت اليونيسيف إلى وزارة

التعليم والتعليم العالي دعماً لوضع سياسة عامة لمناهضة العنف وبرتوكول للكشف عن حالات إساءة معاملة تلاميذ المدارس وإحالتهم إلى الجهات المختصة، وذلك لكي تعتمد هذه السياسة وهذا البروتوكول بوصفهما نظاماً وطنياً. وقدمت اليونيسيف دعماً إلى ١٤ فريقاً نفسياً - اجتماعياً، تصل خدماتها إلى ٥٠.٠٠٠ طفل ومراهق، كما قدمت التدريب إلى ٣٥.٠٠٠ شخص من مقدمي الرعاية. وقدمت أيضاً الدعم لـ ١٥ حملة قادها الأطفال لتعزيز اللاعنّف والتوعية بحماية الطفل كموضوع ذي أولوية على صعيد القضية والصعيد الوطني.

٤٣ - وظل صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية يبني قدرات المعلمين والمستشارين والعاملين في الحقل الصحي ومنسقي اللجان الصحية لخدمة الأنشطة الإعلامية والاستشارية بالمدارس. وتعاون هذا الصندوق مع أكثر من ٨٠ منظمة شبابية غير حكومية فيما يختص بتقوية وتوسيع شبكة للمربين الأنداد بالضفة الغربية وغزة. كما قدم الصندوق نفسه الدعم التقني والمالي إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتنفيذ مشاريع تستهدف تعزيز الخدمات النفسية الاجتماعية للشبان وتهيئة الفرص الاقتصادية للخريجي الجامعات الشبان في مجال الاستشارات النفسية والاجتماعية. وفي عام ٢٠٠٧، شكل الصندوق ورأس فريقاً مواضيعياً تابعاً للأمم المتحدة معنياً بالشبان يستهدف تعزيز التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة التي تعمل في صفوف الشبان الفلسطينيين، كما عزز عمله بشأن تفعيل الأحكام الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٤٤ - وقدمت الأونروا، بالاشتراك مع اليونيسيف وغيرها من المنظمات المحلية والدولية، التدريب والتعليم وأنشطة بناء المهارات لآلاف اللاجئين الأطفال والشبان. وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم إلى مشروع رصد حقوق الشبان، الممول عن طريق صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، الذي يهدف إلى ترسيخ اشتراك الشبان الفلسطينيين في الحوار الوطني المتعلق بالسياسة العامة، مع التركيز بوجه خاص على حقوق الشبان الفلسطينيين.

الأهداف الإنمائية للألفية

٤٥ - استمر إسهام الأمم المتحدة في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) مع المكاتب الإحصائية الوطنية بما فيها مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني، لتعزيز قدرتها على الحفاظ على مستودع بيانات مركزي من أجل الإبلاغ عن الأهداف الإنمائية للألفية. كما قدمت

إسكوا التدريب بشأن استعمال البيانات والمؤشرات المتصلة بتلك الأهداف لتحسين الإدارة والدعوة القائمتين على الأدلة.

٤٦ - وتعاونت وكالات الأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً مع السلطة الفلسطينية لإعداد اقتراحات مشتركة في إطار نوافذ مواضيعية عديدة تابعة للصندوق المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإسبانيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي نيسان/أبريل عام ٢٠٠٨، قبل اقتراحان من هذه الاقتراحات. وفي إطار نافذة الثقافة والتنمية، وضعت اليونيسكو، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، برنامجاً يدعم السياسات العامة وهيئات ظروفًا مواتية لتعزيز التراث الثقافي وحمايته. وفي إطار نافذة الشؤون الجنسانية وتمكين المرأة، سينفذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، واليونيسكو، والأونروا، ومنظمة العمل الدولية، برنامجاً يعالج العنف الجنساني واشتراك المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية.

البيئة

٤٧ - تعلقت غالبية المشاريع التي نفذها برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، التابع للبرنامج الإنمائي، في قطاع البيئة بالهياكل الأساسية في مجال المياه ومجال المياه المستعملة، بقيمة تربو على أربعة ملايين دولار. كما عملت اليونيسيف، بالاشتراك مع السلطات الحكومية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، على منع تفشي الأمراض، وذلك بالتوسع في إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والارتفاع بالمرافق الصحية المناسبة بالمدارس والمستشفيات والمجتمعات المحلية التي تنقصها الخدمات. ولذلك، زادت إمكانية استفادة المجتمعات المحرومة بنحو ٥٠ في المائة، ووصلت الخدمات إلى عدد من السكان يقدر بأكثر من ٢٦٥ ٠٠٠ شخص في الضفة الغربية وغزة. ولم ترد أية تقارير عن تفشي أمراض متعلقة بالمياه أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

باء - دعم منظومة الأمم المتحدة للمؤسسات الفلسطينية

٤٨ - شهدت المؤسسات العامة الفلسطينية في الضفة الغربية عملية إحياء بمجرد تعيين حكومة سلام فياض الذي أصبح رئيساً للوزراء. وجرى التشديد بقوة على استمرار إصلاح المؤسسات وبناء القدرات، الأمر الذي تركز عليه الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية وتركز عليه مشاركة الجهات المانحة الدولية ودعمها. وأثناء الفترة المشمولة بالإبلاغ، عمل برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي على تعزيز كفاءة المؤسسات

على كل من الصعيد المحلي وصعيد المنطقة والصعيد الوطني وعلى تعزيز مساءلتها، بحيث تعالج أولويات فروع الحكم الثلاثة، ألا وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية. كما ساعد برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني على تعزيز الصلة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام. وقدم ذلك البرنامج الدعم للجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الحكم والوزارات المركزية، وديوان الرئاسة وديوان رئيس الوزراء ووزارة الخارجية ووزارة التخطيط ووزارة المالية ومجلس الموظفين العام. كذلك، استهل البرنامج المذكور التعاون مع السلطة الفلسطينية من أجل إنشاء مرفق لتنمية القدرات، تمشيا مع الأهداف البرنامجية الواردة في الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية. كذلك، طلبت السلطة الفلسطينية إلى برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني تقديم الدعم لإعداد برنامج وطني لتنمية القدرات، يشمل مرفقا يكون بمثابة عنصر مركزي داعم.

٤٩ - واستهلت إسكوا مشروعا لبناء القدرات يستهدف تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني فيما يختص بالتخطيط والتنفيذ والرصد لمشاريع إنمائية مؤثرة وفعالة. وعززت الأنشطة البرنامجية المعرفة بنهوج التنمية التشاركية الاجتماعية، كما حددت نماذج لتعزيز الشراكة بين القطاع العام والمجتمع المدني في عمليات السياسة الاجتماعية. كما استهلت إسكوا مشروعا يركز على التنمية البشرية التشاركية في البلدان المارة بمرحلة ما بعد النزاع، مع التركيز على الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني في البلدان الأعضاء فيها التي تضررت من النزاعات، بما فيها الأرض الفلسطينية المحتلة.

٥٠ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية واليونيسيف مساعدات تقنية ومالية وتدريباً إلى مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني لإجراء التعداد الثاني للسكان والمساكن والمنشآت. وقدم الدعم لوضع قواعد بيانات لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما تلقت وزارة التخطيط دعماً من اليونيسيف لاستعراض التقدم المحرز في خطة العمل الوطنية من أجل الأطفال الفلسطينيين (٢٠٠٤-٢٠١٠) ولتحديث تلك الخطة. ويسرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مبادرات للتدريب وبناء القدرات من أجل الهيئة المستقلة الفلسطينية لحقوق المواطن، بهدف تعزيز استقلالها وتحسين الامتثال للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وقدمت الفاو دعماً تقنياً لآليات التنسيق بالسلطة الفلسطينية لتحسين الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش والأنشطة الإنمائية. وبفضل هذا الدعم، أنشئ نظام شامل فلسطيني لرصد الحالة الاجتماعية - الاقتصادية وحالة الأمن الغذائي. واستمر مشروع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، البالغة ميزانيته ٣,٣ ملايين دولار، الرامي إلى تعزيز القدرة الفلسطينية على إدارة الجمارك والحدود، بهدف تحقيق السيطرة الوطنية والاكتفاء الذاتي التقني فيما يختص بالنظام الآلي للبيانات الجمركية.

جيم - تنمية منظومة الأمم المتحدة للقطاع الخاص

٥١ - تأثر القطاع الخاص تأثراً شديداً بالأزمة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي غزة على وجه التحديد، أصيب القطاع الخاص بالشلل. وعلى ضوء ذلك، كانت مساعدات الأمم المتحدة للقطاع الخاص محدودة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٢ - وقدم برنامج التمويل المتناهي الصغر التابع للأمم المتحدة مجموعة متنوعة من الخدمات المالية من شبكته المؤلفة من تسعة مكاتب فرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد مول البرنامج ١٠ ٠٠٠ قرض (تمثل ٦٧ في المائة من مجموع القروض المقدمة من قطاع التمويل المتناهي الصغر) للمؤسسات الفلسطينية المتناهية الصغر والأسر المعيشية الفلسطينية، باستثمار يتجاوز ١٣,٢٩ مليون دولار. وفي إطار جهود الأونكتاد لتقديم الدعم للقطاع الخاص، حقق أيضاً تقدماً مطرداً في تنفيذ مشروع يستهدف إنشاء مجلس للشاحنين الفلسطينيين، يقدم مساهمة ملموسة للشركات بين القطاع العام والقطاع الخاص ويعمل على تيسير التجارة وتقليل تكاليف المعاملات.

دال - مساعدات منظومة الأمم المتحدة المقدمة في حالات الطوارئ

٥٣ - استمرت حالة الطوارئ السارية في الأرض الفلسطينية المحتلة طوال فترة الإبلاغ وازدادت شدة في قطاع غزة بعد تولي حماس السلطة في تلك المنطقة في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٧. وأدى إغلاق شامل إلى وقف تام لحركة التصدير كما أدى إلى الحد بشدة من الواردات، بما فيها الواردات من الضرورات الأساسية والوقود. وواجهت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها قيوداً على العبور والتنقل كانت شديداً تزداد دوماً، بينما تواجه طلباً متزايداً واحتياجات ملحة فيما يختص بمؤن المخصصة للطوارئ. وفي الضفة الغربية، سمح العمل على وضع الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية في ظل حكومة سلام فياض الجديدة بإعادة التركيز جزئياً على الأنشطة الإنمائية الطويلة الأجل، إلا أن المساعدات التي تقدم في حالات الطوارئ ظلت لازمة وكان لها دور كبير في إسهام منظومة الأمم المتحدة في العمل.

الدعم الغذائي والدعم للزراعة، في حالات الطوارئ

٥٤ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الأونروا تدير برنامجها المخصص للطوارئ لتكميل المساعدات بحيث تصل إلى الأعداد المتزايدة من اللاجئين الذين يعانون من الحاجة الماسة. وفي عام ٢٠٠٧، تلقت الأونروا ١٤٢ مليون دولار في هيئة تمويل للطوارئ مخصص للأرض الفلسطينية المحتلة، وهذا يمثل ٥٨ في المائة من الاحتياجات المدرجة في الميزانية. وقد دعم التمويل المخصص للطوارئ توفير المعونة الغذائية المخصصة لحالات الطوارئ لنحو

٦٠ في المائة من مجموع اللاجئين المسجلين في غزة والضفة الغربية. وقدم برنامج الأغذية العالمي ٤٤٧,٥ ٣٥ طناً مترياً من المعونة الغذائية المخصصة لحالات الطوارئ إلى نحو ٢٧٠ ٠٠٠ شخص من أفقر الفلسطينيين الذين لا يتلقون دعماً من الأونروا، ولدى البرنامج بذلك ١٠٠ في المائة من احتياجاتهم الغذائية الأساسية. وإضافة إلى ذلك، تعاونت الأونروا مع وزارة الزراعة على حماية مصادر رزق ٣٥٠٠ مزارعاً فقيراً في الضفة الغربية و ٣٥٠ مزارعاً فقيراً في غزة، وحيث وفرت التدريب على تقنيات الزراعة وأنشطة زراعة الحدائق المنزلية وذلك بتقديم حوافز مؤلفة من حزم غذائية. واستناداً إلى مبادرة تجريبية مشتركة مع برنامج الأغذية العالمي، قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى المراكز النسائية دعماً لإنتاج الوجبات الخفيفة المدرسية اليومية، وهذا مفيد لآلاف الأطفال بصفة مباشرة. وفي قطاع غزة، قام ذلك الصندوق بدور رائد في مبادرة التغذية المدرسية في مخيم للاجئين.

٥٥ - ونفذت الفاو، بالاشتراك مع وزارة الزراعة وشركاء آخرين، ما مجموعه ١٩ مشروعاً تركز على إنعاش الإنتاج المحصولي والإنتاج الحيواني، وإدخال تربية المائيات، وتقديم الدعم لزراعة الحدائق المنزلية الصغيرة، وفلاحة البساتين والصناعات المنزلية للنساء، وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ للتأهب لتفشي أنفلونزا الطيور ومواجهته. كما ساعدت الفاو في التدريب الفني على الإنتاج والتسويق الزراعيين، والري وإصلاح الدفيئات، واستصلاح الأراضي، وإدارة الموارد المائية، وتحسين إنتاج المواشي والمحاصيل والبساتين.

تقديم الدعم للعمالة في حالات الطوارئ

٥٦ - ظلت البطالة تمثل تحديات كبرى، لا سيما في غزة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وظفت الأونروا، كجزء من برنامجها لإيجاد فرص العمل أثناء حالات الطوارئ، أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص في وظائف تراوحت بين وظائف تحتاج إلى مهارات ووظائف لا تحتاج إلى مهارات ووظائف فنية. وكان نحو ٣٠ في المائة من كافة شاغلي الوظائف المشمولة بالبرنامج من النساء. كما توسعت الأونروا في برنامجها المعني بتدريب الخريجين، الذي يمثل مبادرة ألحقت حديثي التخرج بوظائف تناسب مجالات دراساتهم. وجرى توظيف نحو ٤ ٠٠٠ معلم وأخصائي تعليم تقويمي وموظفي دعم في غزة لتنفيذ برنامج خاص يستفيد منه ٢٠٠ ٠٠٠ طفل وشاب، وفي الضفة الغربية، وفر البرنامج ما يصل إلى ٦ ٠٠٠ وظيفة كل شهر.

٥٧ - ووظف برنامج الأغذية العالمي ٣٣.٠٧٣ شخصا من غير اللاجئين في أنشطة توفر الغذاء مقابل العمل، ومن بينهم ١١ ٣٨٠ شخصا في قطاع غزة. كما وظف البرنامج ١ ٩٩٢ امرأة لصنع الخبز لبرامج التغذية المدرسية عن طريق ٣٠ مركزا نسائيا في الضفة الغربية. وأنشئ برنامج توظيف خاص في غزة لدعم عمال البلدية الذين لم يحصلوا على أجورهم، كي يواصلوا جمع القمامة مقابل حصولهم على الغذاء.

تقديم الدعم في المجال الصحي في حالات الطوارئ

٥٨ - لمواجهة التحديات الصحية في حالات الطوارئ، ظلت أفرقة الأونروا المتنقلة تقدم المساعدة للمجتمعات المحلية المعزولة بفعل الحاجز وغيره من القيود المفروضة على التنقل، وذلك عن طريق الزيارات الدورية وتوفير المساعدات الصحية الأساسية. وبالاتساق مع وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية وشركاء آخرين، عملت اليونيسيف على اتقاء الأمراض والوفيات بين الأطفال، وعلى تحسين الأحوال التغذوية. وركزت جهودها على رعاية الأمهات وحديثي الولادة وعلى تقديم الدعم لتكميل المغذيات الدقيقة لصغار الأطفال والنساء سعيا منها إلى القضاء على حالات نقص المغذيات الدقيقة، وزادت من جودة البيانات بتعزيز نظام مراقبة التغذية. واستمر صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية في تقديم الدعم إلى وزارة الصحة وإلى المنظمات غير الحكومية الصحية الكبرى، وذلك بتوفير سلع الصحة الإنجابية، بما فيها الأدوية الضرورية والمواد الطبية المستهلكة والمعدات.

٥٩ - ووزع برنامج الأغذية العالمي ٢٢٥ طنا متريا من السلع الغذائية على مستشفيات وزارة الصحة في قطاع غزة لكي يلبى الاحتياجات التغذوية للمرضى الذين يخضعون للعلاج. وركز الدعم الصحي المخصص لحالات الطوارئ الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على الاستشارات النفسانية - الاجتماعية، التي أفادت آلاف من النساء عن طريق أنشطة التوعية، والاستشارات النفسية - الاجتماعية، والعلاج المتخصص، والتدريب.

تقديم الدعم التعليمي في حالات الطوارئ

٦٠ - في ظل الأحوال القاسية التي شهدتها غزة، وفي ظل التدهور المشهود في الإنجاز الدراسي لدى التلاميذ بفعل ساعات الدراسة المفقودة بسبب العنف والتراخ، مثل الدعم التعليمي في حالات الطوارئ مجالا هاما لإسهام الأمم المتحدة. وقد نظمت الأونروا عددا من الفصول الدراسية الصيفية التعويضية لمساعدة التلاميذ على النجاح في امتحاناتهم، واستعانت بـ ٦٥٠ معلما داعما في إطار برنامج إيجاد فرص العمل من أجل مساعدة تلاميذ الفرق

الثانية والثالثة والرابعة، كما قللت أعداد التلاميذ في الفصول، وركزت وقت التدريس المضغوط المتاح على مادتي اللغة العربية والرياضيات اللتين تعتبران مادتين أساسيتين.

٦١ - وخارج غزة، ركز اليونيسيف، بالتعاون مع وزارة التعليم والتعليم العالي، على تحسين معدلات القيد والإنجاز، وضمان المساواة بين الجنسين، والموقع الجغرافي، والاحتياجات الخاصة. وجرى تدريب نحو ٧ ٠٠٠ معلم ومدير تعليمي على مفهوم المدرسة الملائمة للطفل، وجرى تزويد أكثر من ٦ ٠٠٠ تلميذ في المناطق المستهدفة بالكتب المدرسية التعويضية واللوازم والأزياء المدرسية. وتلقت نحو ٣٠٠ مدرسة لوازم للرياضيات التفاعلية، أو عُددًا تعليمية لمادة العلوم، أو أدوات ترفيهية، أو مواد تعليمية لحالات الطوارئ. وأنشأت اليونيسيف أربعة مراكز لإعداد المعلمين في أقضية الخليل وطولكرم، وجنين، ونابلس؛ وقُدِّمت تدريبا عمليا لما لا يقل عن ٢ ٥٠٠ معلم. واستفادت ٩٠ مدرسة جديدة تضم ١٥ ٠٠٠ تلميذ ومعلم من تنفيذ أنشطة مشروع المدرسة الملائمة للطفل. والآن يبلغ إجمالي عدد المدارس التي من هذا النوع ١٩٠ مدرسة. وأصلح برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، التابع للبرنامج الإنمائي، الهياكل الأساسية في ١٠٠ مدرسة ملائمة للطفل، وذلك بالتعاون مع اليونيسيف. وأطلق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مبادرة نموذجية لتقديم الاستشارات الدراسية تستهدف الفتيات والنساء الريفيات. وفي نهاية المطاف، نفذ برنامج الأغذية العالمي برنامجا نموذجيا للتغذية المدرسية في الضفة الغربية، يستفيد منه ٥٧ ٤٥٥ طفلا.

دعم الهياكل الأساسية في حالات الطوارئ

٦٢ - تضررت مشاريع الهياكل الأساسية في غزة تضررا شديدا بفعل إغلاق المعابر المستمر. وبسبب الإغلاق، باتت المواد الخام غير متاحة، وتعين على الأونروا وقف مشاريع هياكل أساسية وتعمير تُقدر قيمتها بـ ٩٣ مليون دولار. إلا أن الأونروا واصلت القيام بإصلاحات من أجل اللاجئين الذين تهدمت منازلهم جزئيا أو كليا نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية، كما واصلت إعادة تسكين هؤلاء اللاجئين. وفي عام ٢٠٠٧، جرى إصلاح ١ ٢٢١ مأوى في غزة بتكلفة إجمالية قدرها ١,٤ مليون دولار، وقُدِّم لـ ٢ ٠٠٠ أسرة هُدمت مساكنها كلياً أو جزئياً مبلغ إجماليه ٣,٢ ملايين دولار بصفة رسوم للترحيل.

تنسيق مساعدات الأمم المتحدة

٦٣ - واصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص جهودته لتنسيق مساعدات الأمم المتحدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني وتمثيله لمنظومة الأمم المتحدة في منتديات الجهات المانحة. وبهذه الصفة، اشترك المكتب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وأيار/مايو ٢٠٠٨ في اجتماعين عقدتهما لجنة الاتصال المخصصة. وعلى الصعيد المحلي، دعا المكتب إلى اجتماعات تنسيق

منتظمة اشتركت فيها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، وضاعف مشاركته مع فريق الأمم المتحدة القطري عن طريق أعمال نائب المنسق الخاص والمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. وعقب تعيين السيد بلير ممثلاً للمجموعة الرباعية في تموز/يوليه عام ٢٠٠٧، قام أيضاً مكتب المنسق الخاص بدور حلقة الوصل بين مكتب السيد بلير ومنظومة الأمم المتحدة.

٦٤ - وعلى الرغم من حدوث عدد من التطورات الإيجابية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، حدّت القيود المفروضة على التنقل والعبور في الضفة الغربية من تأثير المبادرات الإنمائية الهادفة إلى إحياء الاقتصاد المصاب بالوهن. وعلى الرغم من هذه التحديات، استعد فريق الأمم المتحدة القطري للبدء في استكشاف استراتيجيات إنمائية شاملة مع سلطة فلسطينية معترف بها دولياً. واستضاف مكتب نائب المنسق الخاص والمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية المعتكف الأول للمنسق المقيم، الذي نظمه فريق الأمم المتحدة القطري في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٨، وتم الاتفاق خلاله على أهداف تنفيذية استراتيجية، داعمة للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية، وهذا ما يمثل أساساً لاستجابة فريق الأمم المتحدة القطري في الأجل المتوسط لأهداف السلطة الفلسطينية على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وبقيادة نائب المنسق الخاص والمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، كان يجري أيضاً إعداد خطة انتقالية مشتركة للأمم المتحدة، من شأنها أن تنظم بصورة متسقة دعم وكالات الأمم المتحدة لجهود السلطة الفلسطينية في مجالي الإصلاح والتنمية، وتوفر في الوقت نفسه المساعدات الإنسانية أينما دعت الحاجة إليها.

٦٥ - ومن ناحية أخرى، ظلت غزة معتمدة اعتماداً شبه كلي على المساعدات الإنسانية. وبالتالي، فإن الأمم المتحدة التي بدأت إعادة التركيز على الجهود الإنمائية في الضفة الغربية قد أعدت رغم ذلك رقماً للنداءات الموحدة هو الثالث عالمياً من حيث الضخامة.

٦٦ - وواصل مكتب منسق الشؤون الإنسانية تنسيق المساعدات الإنسانية عن طريق النداء الموحد لعام ٢٠٠٨ وعن طريق جمعه المستمر للبيانات وإبلاغه عن عمليات الإغلاق والعنف والمسائل الأخرى. وبفضل المكاتب الميدانية في شتى أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، حدد مكتب منسق الشؤون الإنسانية ثغرات البرمجة ونشر تقارير شهرية ترصد المؤشرات الإنسانية ويسرّ مشاريع المنظمات غير الحكومية عن طريق صندوق مواجهة الحالات الإنسانية والطارئة.

إتاحة فرص وصول المساعدات الإنسانية

٦٧ - ظلت تدابير الإغلاق وغيرها من القيود التي فرضتها حكومة إسرائيل على العبور والتنقل تمثل عقبة كأداء تحول دون تنفيذ برامج الأمم المتحدة في شتى أنحاء الأرض

الفلسطينية المحتلة. وكان معنى القيود المفروضة على حركة موظفي الشؤون الإنسانية التابعين للأمم المتحدة، المشمولين بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، فقدان ساعات عمل، بحيث عجز الموظفون في كثير من الأحيان عن التنقل بين القدس والضفة الغربية وغزة. وفيما بين تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٧ وآذار/مارس عام ٢٠٠٨، جرى توثيق ما مجموعه ٣٧٣ حادثة أخرجت عبور العاملين في حقن الشؤون الإنسانية أو منعت عبورهم، وذلك بزيادة نسبتها ٥٠ في المائة بالمقارنة بالشهور الستة السابقة.

٦٨ - وأسفر إغلاق معبر كارني عن توقف العمل في برامج للهيكل الأساسية والعمالة بقطاع غزة تمولها الأمم المتحدة والبنك الدولي بمبلغ قدره ٢١٣ مليون دولار. وأضافت القيود المفروضة على عبور السلع الإنسانية من الموانئ الإسرائيلية إلى نقاط التخزين والتوزيع في غزة والضفة الغربية وعمليات التأخير في عبور هذه السلع أكثر من سبعة ملايين دولار إلى التكاليف البرنامجية.

أنشطة الأمم المتحدة الإعلامية

٦٩ - وأصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص رئاسته للجنة الدعوة والإعلام التابعة لفريق الأمم المتحدة القطري. التي تنسق الأنشطة الإعلامية للوكالات والبرامج العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد ساهمت اللجنة في تنسيق البيانات المشتركة بين الوكالات التي أعدها المنسق الخاص بالنيابة عن فريق الأمم المتحدة القطري، كما ساهمت في إطلاق النداء الموحد.

رابعاً - استجابة الجهات المانحة للأزمة

الدعم الميزانوي والمالي

٧٠ - عقب تشكيل حكومة جديدة في السلطة الفلسطينية واستئناف المفاوضات السياسية بين الطرفين، شهد مؤتمر الجهات المانحة الدولي المعقود في باريس مستويات مشهودة من إعلان التبرعات، إلا أن توزيع التبرعات المعلنة بمبلغ ٧,٧ بلايين دولار، التي تزيد كثيراً عن الاحتياجات المحملة في الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، توزيعاً محدداً (أي النسب إلى الميزانية المتكررة والاستثمار العام والمساعدات الإنسانية) لم يكن قد حسم بعد وقت إعداد هذا التقرير. ولم تتعهد الجهات المانحة إلا بـ ١,١ بليون دولار لدعم الميزانية المتكررة لعام ٢٠٠٨ و ٩٧٢ مليون دولار في صورة دعم للاستثمار و ٦٥١ مليون دولار في صورة مساعدات إنسانية. وهكذا، بدا أنه سيلزم تحويل بعض التمويل الإنمائي المتعهد به سعياً إلى سد العجز في مجالات أخرى.

٧١ - واستجاب المجتمع الدولي لاحتياجات السلطة الفلسطينية بتوفير آليات مرنة لدعم النفقات المتكررة. وحولت اللجنة الأوروبية الآلية الدولية المؤقتة إلى آلية أتمتها الآلية الفلسطينية الأوروبية للمعونة، تقدم نافذة لدعم الميزانية ودعمًا مباشرًا للحماية الاجتماعية والحوكمة والهياكل الأساسية والتنمية الاجتماعية. كما أطلق البنك الدولي صندوقًا استثماريًا للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية لكي يقدم دعمًا مخصصًا في سياق برنامج السياسة العامة المنبثق عن تلك الخطة.

تقديم الدعم للإصلاح الفلسطيني

٧٢ - اتخذت الحكومة، برئاسة السيد سلام فياض رئيس الوزراء، تدابير إصلاحية رائعة في مجال إدارة المالية العامة، وذلك على الرغم من الظروف السياسية والأمنية الحرجة. وقد أعيد العمل بإجراءات الرقابة على النقد وبدئ في نظام محاسبي جديد، من شأنه التمكين من الإبلاغ المالي المنتظم. وإضافة إلى ذلك، أنشئت إدارة محاسبة عامة وأطلقت وزارة المالية موقعًا على الإنترنت يتضمن ميزانية السلطة الفلسطينية، مشفوعًا بخطة لتضمينه تقارير مالية شهرية في المستقبل القريب.

٧٣ - وأحاطت بعثة تابعة لصندوق النقد الدولي علماً بهذه التطورات الإيجابية، ولكنها أيضاً شجعت الحكومة على مواصلة تعزيز التقدم في نظام إدارة المالية العامة للسلطة الفلسطينية. وشملت الخطوات الأخرى التي خطتها الحكومة لتحسين الاستدامة المالية احتواء فاتورة الأجور وإنقاص صافي الإقراض للمرافق الأساسية. كما بدأت السلطة الفلسطينية في تعزيز إطار عملها المخصص للحماية الاجتماعية، بدمج مختلف البرامج الجارية لتقديم المساعدات النقدية واستخدمت لذلك قاعدة بيانات تستهدف الفقر للتثبت من استحقاق الأسر المعيشية.

التنسيق بين الجهات المانحة

٧٤ - كانت هياكل تنسيق المعونة الخاصة بمتحدى المعونة المحلية ساكنة إلى حد كبير خلال عام ٢٠٠٦ والنصف الأول من عام ٢٠٠٧ بسبب سياسات اتصال الجهات المانحة بالسلطة الفلسطينية التي قادتها حماس ثم حكومة الوحدة الوطنية. وتغيرت الحالة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، عندما عين الرئيس عباس حكومة جديدة برئاسة سلام فياض. واستجابت الجهات المانحة بإعادة الاتصال بالسلطة الفلسطينية على كافة المستويات. وبدأت السلطة الفلسطينية عملية تنمية وميزنة متوسطة الأجل، وجرى إحياء مبادرات تنسيق المعونة التي جرى الاتفاق عليها في نهاية عام ٢٠٠٥. وعقد اجتماع للجنة الاتصال المخصصة بنيويورك في

أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٧، وكان أول اجتماع من نوعه يعقد خلال ٢٠ شهرا، وتلاه اجتماع آخر من هذا النوع عقد بلندن في أيار/مايو ٢٠٠٨.

٧٥ - وعقدت الاجتماعات الدورية لمنتدى المعونة المحلية بمكتب رئيس الوزراء، وبذلك أعيد إنشاء المنتدى بوصفه محفلا للتحضير للمؤتمر الدولي للجهات المانحة في باريس وتأكدت سيطرة السلطة الفلسطينية على هياكل التنسيق. وتحولت أعمال الأفرقة الاستراتيجية من مجرد تقاسم عام للمعلومات إلى دعم لسياسات السلطة الفلسطينية الإنمائية. وتعززت التغذية المرتدة من الجهات المانحة فيما يختص بموجز الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية عن طريق أمانة تنسيق المعونة المحلية. وشرع في إنشاء أفرقة عاملة قطاعية جديدة، يرأسها جميعا وزراء السلطة الفلسطينية المختصون أو وكالات السلطة الفلسطينية المختصة وتشارك في رئاستها جهات مانحة.

خامسا - التحديات المقبلة

٧٦ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتصعيد في النزاع، وبلبله سياسية وتمويلية، وبدايات جديدة في مجالي التنمية والإصلاح. ولا يزال النزاع يمثل أهم تحدّ على الإطلاق أمام الإحياء الاقتصادي والقابلية للحياة على الصعيد الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا بد أن تكون تسويته النهائية أولوية رئيسية من أولويات الإسهام الدولي.

٧٧ - وفي الوقت نفسه، يجب أن تتحسن الحالة على أرض الواقع، ولا أقل من أن يكون هذا التحسن عاملا مساعدا على نجاح العملية السياسية وتنفيذ أي اتفاق سلام. ويجب تخفيف القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين وإيجاد حل ينهي الشقاق بين الفلسطينيين لكي يتسنى حدوث أي تحسن فوري ملموس على أرض الواقع. وستستمر المساعدات الإنسانية على مدى السنة المقبلة، لا سيما في غزة. وتحتاج التحديات التي ينطوي عليها تنقل موظفي الشؤون الإنسانية وتحريك السلع الإنسانية التوصل إلى حلول مضمونة وفعالة، بدعم من الطرفين كليهما ومن المجتمع الدولي. كما ستنشأ خلال الشهور المقبلة تحديات معينة متصلة بتنفيذ البرامج في غزة. ومرة أخرى، يتعين على جميع الجهات الفاعلة البحث عن سبل جديدة للاستجابة لاحتياجات السكان استجابة فعالة.

٧٨ - وعلى الرغم من مظاهر البلبله المستمرة، حققت السلطة الفلسطينية تقدما ملحوظا في التخطيط الاستراتيجي المتوسط الأجل والطويل الأجل، وذلك بتقديمها خطة فلسطينية للإصلاح والتنمية مشفوعة بميزانية. وهذا الإنجاز يتحدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة داعيا إياهما إلى زيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل والبرمجة في عام ٢٠٠٨ وإلى ضمان تلبية برمجتهما للأهداف المحددة في تلك الخطة. كما تقتضي الاتجاهات المتغيرة في تمويل الجهات

المانحة وازدياد تكاليف السلع الأساسية إنجاز برجة المساعدات الإنسانية على نحو أكفأ وتنسيقها تنسيقاً أكثر إحكاماً وتحديد أهدافها بطريقة أشد تركيزاً. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون الأمم المتحدة مستعدة لدعم الأهداف الإنمائية للسلطة الفلسطينية. وستلزم ترجمة عملية وضع أهداف استراتيجية مشتركة لبرجة الأمم المتحدة، التي بدأت في مطلع ٢٠٠٨ إلى استجابة برجية مشتركة من الأمم المتحدة للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية.

سادس - استنتاج

٧٩ - اتسمت الفترة قيد الاستعراض بصعوبتها وكانت الأحوال فيها قابلة للانفجار. وحدث تحول في التضاريس السياسية، قابله تدهور ملحوظ في مستوى حياة السكان في غزة. واضطرت الوكالات إلى إيصال المزيد من المساعدات المخصصة للطوارئ والمساعدات الإنسانية لسكان ربما كانوا مستعدين في ظروف أخرى للبرجة الإنمائية الطويلة الأجل، بل ربما كانوا في احتياج إليها. وستظل حالتهم كذلك. وفي الوقت نفسه، فإن فريق الأمم المتحدة القطري مستعد لتقديم دعمه التام لكل من السلطة الفلسطينية، في جهودها الرامية إلى تنفيذ خططها الموضوعة للإصلاح والتنمية، وإلى العديد من الفلسطينيين الذين اضطرت أحوالهم المعيشية ومجتمعاتهم المحلية اضطراباً شديداً في سنوات التراجع هذه.

٨٠ - وبينما تنذر السنة المقبلة بانطوائها على تحديات لا تقل عن التحديات السابقة، يمكن أن تنشأ فرص جديدة يجلبها تنفيذ الالتزامات التي التزم بها الطرفان كلاهما. ويمكن أن تجلب المفاوضات هوجاً وحلولاً جديدة للتوصل إلى الهدف الأعم الذي تسعى إليه الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية والمجتمع الدولي بأسره من أجل تحقيق سلام عادل دائم شامل في الشرق الأوسط استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية وقابلة للحياة ومتواصلة مكانياً، تعيش في سلام إلى جانب إسرائيل آمنة.